



قرار مجلس الوزراء

رقم (177) لسنة 2024 ميلادية
بتقرير حكم في شأن إعادة تنظيم
الجهات الإدارية العامة

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 / أغسطس / 2011 م ، وتعديلاته .
- وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ 17 / ديسمبر / 2015 ميلادي .
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ 9 / نوفمبر / 2020 م .
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 م ، بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى ما قرره مجلس النواب 10 / مارس / 2021 م المنعقد بتاريخ 10 / مارس / 2021 م في مدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية .
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (16473) المؤرخ 28 / 10 / 2021 م .
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الثاني لسنة 2021 م .

قرر

مادة (1)

تكون تسمية من يتولى إدارة الجهات الإدارية العامة التابعة للوزارات من هيئات ومؤسسات ومصالح وأجهزة وجامعات ومراكز وما في حكمها ذات الذمة المالية المستقلة ، وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من الوزير المختص .

مادة (2)

تعديل قرارات تنظيم الجهات الإدارية العامة المذكورة بالمادة (1) من هذا القرار وهيكلها التنظيمية وجميع القرار المنظمة لإدارتها وفقا لأحكام هذا القرار .

مادة (3)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ويلغى كل حكم خالفه وعلى الجهات المختصة تنفيذه

مجلس الوزراء
مستديرة شؤون
القرارات
القانونية